

Distr.: General
5 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 17 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة 231/78 المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية". وهو يركز على التحديات الناشئة والعوامل الرئيسية لتسريع تمويل التنمية بهدف إثراء المناقشات والتحضيرات لعقد المؤتمر الدولي الرابع بشأن تمويل التنمية على النحو المطلوب في القرار. ويعرض التقرير الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على تمويل التنمية، والمسائل والتحديات الرئيسية التي يمكن أن يتناولها مؤتمر دولي في كل مجال من مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

* A/79/150

** قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290824 210824 24-14186 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - على نحو ما أشارت إليه فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، فإن تمويل التنمية يقف عند مفترق طرق⁽¹⁾. ولقد خرج العالم بشدة عن المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وينحرف التقدم المحرز في حوالي نصف الغايات البالغ عددها 140 غاية المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة والتي تتوفر بيانات كافية بشأنها عن المسار المطلوب⁽²⁾. ووفقا للتوقعات الحالية، سيعيش ما يقرب من 600 مليون شخص في فقر مدقع في عام 2030، أكثر من نصفهم من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، وكان عام 2023 هو أكثر الأعوام المسجلة ارتفاعا في درجات الحرارة بفارق كبير، ووصل استخدام الوقود الأحفوري إلى مستوى قياسي.
- 2 - وتمثل تحديات التمويل أحد الأسباب الرئيسية للتراجع وبطء التقدم. وفجوات التمويل كبيرة ومتزايدة؛ ولا يمكن للبلدان النامية الحصول على تمويل ميسور التكلفة على النطاق اللازم؛ ولا تزال مخصصات الميزانية والاستثمارات وأطر السياسات الوطنية والدولية وترتيبات الحوكمة غير متوافقة تماما مع الأهداف.
- 3 - ويمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة لمعالجة تلك التحديات والتغلب عليها، وتيسير دفع عجلة الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف، وإنشاء هيكل مالي دولي ملائم للغرض المنشود. ودعما للأعمال التحضيرية للمؤتمر، يتناول هذا التقرير الاتجاهات والتحديات في مختلف مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وي طرح توصيات بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات خلال المؤتمر. وفي القسم الثاني، يتم تقييم التقدم المحرز؛ ويشار إلى التحديات الرئيسية؛ ويُسلط الضوء على المسائل المطروحة على الدول الأعضاء للنظر فيها؛ وتُطرح بعض الأفكار الأولية بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، بناء على المناقشات التي دارت حول هذه المسائل في المنتديات ذات الصلة. وفي القسم الثالث، يجري فحص البيانات وعملية المتابعة.

ثانيا - مجالات العمل التي تحددها خطة عمل أديس أبابا

ألف - الموارد المحلية العامة

- 4 - تشكل الموارد المحلية العامة - ولا سيما تعبئة إيرادات ضريبية إضافية - عنصرا أساسيا لتمويل التنمية. وتكتسي قوة النظم المالية وقدرتها على الصمود، بما في ذلك نظم الضرائب والإنفاق، أهمية بالغة بالنسبة لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المساهمة في التخفيف من حدة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، مع دعم النمو الاقتصادي والتحول الصناعي والاستدامة البيئية. وتشكل الموارد المحلية العامة جزءا مهما من العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها، حيث يدفع الناس الضرائب ويحصلون في المقابل على سلع وخدمات عامة قيمة.
- 5 - وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في الإيرادات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن متوسط نسب الإيرادات ظل راكدا بالنسبة لمعظم فئات البلدان منذ عام 2010، مع حدوث مزيد من

(1) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024).

(2) *The Sustainable Development Goals Report 2023: Special Edition* (United Nations publication, 2023).

الانتكاسات المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولم يشهد سوى عدد قليل من البلدان استمرار تحقيق مكاسب سريعة في الإيرادات مع مرور الوقت. ولا تزال هناك إمكانيات ضريبية كبيرة غير مستغلة في البلدان النامية، وهناك حاجة ملحة لإصلاح النظم المالية ومعالجة التحديات في التعاون الضريبي الدولي للاستفادة من تلك الإمكانيات وتوليد الموارد على النطاق المطلوب لتحقيق الأهداف⁽³⁾.

تعبئة الإيرادات المحلية

6 - أظهرت تحليلات الاتجاهات الطويلة الأجل في تعبئة الإيرادات أن ثلثي البلدان شهدت تحسناً في نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد حدث العديد من الزيادات السريعة في تعبئة الإيرادات الضريبية في البلدان التي شرعت في الوقت نفسه في إصلاحات في إدارة الإيرادات والسياسة الضريبية. ومع ذلك، فقد كانت المكاسب في الإيرادات متقلبة ولم تستمر في السنوات الأخيرة، بينما كافحت السلطات لاحتواء تجنب الضرائب والتهرب منها.

7 - ومن حيث المزيج الضريبي، تعتمد البلدان النامية بشكل أكبر على ضرائب الاستهلاك وضرائب دخل الشركات، ويرجع ذلك جزئياً إلى الرقمنة والعولمة وإلى القيود المتعلقة بالمعلومات والقدرات. وعلى النقيض من ذلك، تعتمد البلدان المتقدمة بقوة على ضرائب الدخل الشخصي واشتراكات التأمين الاجتماعي. وانخفضت أهمية الضرائب التجارية (التعريفات الجمركية)، على الرغم من أنها لا تزال مهمة في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وفي الوقت نفسه، كانت هناك أيضاً زيادة في استخدام الضرائب غير المباشرة المحلية في البلدان النامية، مثل الضرائب على الوقود الأحفوري والتبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر والأكياس البلاستيكية، على الرغم من أنه لا يزال يتعين العمل على مواءمة النظام المالي مع الأهداف بصورة أفضل.

8 - ويكتسي تعزيز المؤسسات المكلفة بتحصيل الإيرادات أهمية حيوية لبناء القدرات الضريبية. وتمثل الإدارات الضريبية نقطة اتصال حكومية رئيسية، وتشكل العلاقة بين المواطن والدولة. وترتبط زيادة الاعتماد على الرقمنة في إدارات الإيرادات بزيادة تحصيل الإيرادات وتقليل الثغرات في الامتثال. ومع ذلك، فإن البلدان النامية لديها مستويات أقل من الإيداع الإلكتروني والدفع عبر الإنترنت، حتى في الحالات التي يجري فيها سد الثغرات. كما أن القدرات في مجال البيانات ضرورية للتنفيذ الفعال لآليات الشفافية الضريبية الدولية. ولن تتدفق زيادة الإيرادات، بما في ذلك من التغييرات في المعايير الضريبية الدولية، إلا بالاستثمار في القدرات الإدارية القوية، ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يعطي الأولوية للتعاون والدعم في هذا المجال.

9 - وتضمنت خطة عمل أديس أبابا التزاماً بنظم ضريبية حديثة وتصادعية. وتتطلب زيادة الإيرادات تعزيز تصميم وإدارة الضرائب الأساسية - ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة وضرائب الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات - مع التركيز على توسيع القواعد الضريبية ومكافحة تجنب الضرائب والتهرب منها. ويمكن أن يؤدي فرض الضرائب على الثروة والممتلكات العقارية إلى توليد إيرادات إضافية وأن يتيح إعادة التوزيع. ولن يكون تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بشأن عدم المساواة ممكناً إلا من خلال تطبيق الضرائب التصاعدية بالاقتران مع تعزيز المساواة في الحصول على السلع والخدمات العامة.

10 - ويتزايد عدم المساواة في الثروة باطراد مع انخفاض معدلات الضريبة المفروضة على الدخل الرأسمالي والتخلي عن الضرائب المفروضة على صافي الثروة. وفي العديد من البلدان، تُفرض ضرائب على الدخل الرأسمالي بمعدل أقل مما يُفرض على الدخل المتأتي من العمل، ولكن في الوقت نفسه، أصبح تجنب الأثرياء للضرائب وتهربهم منها أكثر بروزاً من الناحية السياسية. وإن تحسين فرض الضرائب على الثروة، بحيث يسهم أصحاب الثروات الطائلة بنصيبهم العادل من الضرائب، من شأنه أن يولد إيرادات إضافية مع الحد من عدم المساواة. وفي ضوء زيادة الرقمنة، بما في ذلك في الإدارات الضريبية، وزيادة الشفافية الضريبية نتيجة للتعاون الدولي، قد تتمكن الحكومات من إدارة الضرائب المتعلقة بالثروة بصورة أكثر فعالية. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يعزز توافق الآراء حول زيادة الضرائب المفروضة على الدخل الرأسمالي، أو إدخال التعاون الدولي بشأن الضرائب المفروضة على صافي الثروة، أو فرض ضريبة صغيرة على أصحاب الثروات الطائلة، أو تحسين تقييم الممتلكات وفرض الضرائب عليها.

التعاون الدولي في المسائل الضريبية

11 - اتفقت الدول الأعضاء، في إطار خطة عمل أديس أبابا، على أن التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية ينبغي أن يكون عالمياً من حيث نطاقه ونهجه وأن يأخذ في الحسبان بصورة تامة مختلف احتياجات وقدرات البلدان كافة. وفي وقت التوصل إلى ذلك الاتفاق، كانت العلاقات والاتفاقيات الثنائية هي السائدة. ومنذ ذلك الحين، حدث تحول واضح نحو التعاون الضريبي المتعدد الأطراف. ولقد تجاوز التعاون الدولي في المسائل الضريبية مجرد الإغفاء من الازدواج الضريبي على النشاط الاقتصادي عبر الحدود، وتوجيه حقوق فرض الضرائب، نحو تحديد المعايير الضريبية التي تهدف إلى الحد من تجنب الضرائب والتهرب منها فيما يتعلق بضرائب دخل الشركات، ونحو تعزيز الشفافية الضريبية.

12 - وثمة اهتمام عالمي متزايد بجعل التعاون الدولي في المسائل الضريبية شاملاً تماماً للجميع وأكثر فعالية، بما في ذلك دراسة كيفية استجابة القواعد الضريبية الدولية لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها وقدراتها. ويقترن ذلك بإدراك أن التعاون الدولي في المسائل الضريبية يجب أن يتجاوز ضرائب دخل الشركات ليشمل، على سبيل المثال، مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالضرائب، والضرائب البيئية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، قررت الجمعية العامة إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة مفتوحة باب العضوية بقيادة الدول الأعضاء بغرض صياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية تعنى بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. وستقدم اللجنة مشروع الإطار المرجعي إلى الجمعية العامة لتتخذ فيه في دورتها التاسعة والسبعين.

13 - ويُشكل عمل اللجنة المخصصة خطوة تاريخية نحو بناء نظام شرعي وعادل ومستقر وشامل وفعال للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية. والشمولية ضرورية لفعالية المعايير الضريبية الدولية، وهي بدورها تعود بالنفع على الحكومات من جميع الأحجام، والشركات، والمجتمع المدني. وينبغي أن تساعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في وضع المسائل الضريبية في سياق التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، مع المرونة والقدرة على التكيف لضمان تحقيق نتائج فعالة وعادلة مع مرور الزمن. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يبين على أي قرار ذي صلة بالموضوع اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين من خلال الاتفاق على تدابير تكميلية لتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، مثل تخصيص موارد أكبر لبناء القدرات الضريبية، والنظر في كيفية إدماج المنظمات الضريبية الإقليمية في إطار عالمي أكثر تماسكاً، وتعزيز دور

لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في السياق الجديد، والنظر في كيفية ضمان تعزيز التنسيق المعياري في جميع مجالات سياسات النزاهة المالية.

الإنفاق

- 14 - يشكل الإنفاق العام أداة قوية لتحفيز التنمية المستدامة وتحقيقها. ولدى جميع البلدان مجال لمواءمة الإنفاق العام بشكل أفضل مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يتصدى للتحدي المتمثل في تحسين مواءمة الإنفاق مع الأهداف ودعم السياسات المالية للحد من أوجه عدم المساواة.
- 15 - وقد أُحرز تقدم، على سبيل المثال، في تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية منذ عام 2015، حيث أصبح لدى معظم البلدان خطط راسخة في التشريعات الوطنية. وتغطي هذه الخطط جميع أو معظم مجالات الحماية الاجتماعية، على الرغم من أنها لا تغطي في بعض الحالات سوى أقلية من السكان. ولا يزال التقدم المحرز ضعيفا في مواءمة الميزانيات مع المساواة بين الجنسين، حيث لا يوجد سوى بلد واحد من كل أربعة بلدان لديه نظام شامل للميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وبموجب خطة عمل أديس أبابا، التزمت الدول الأعضاء أيضا بترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الناجعة التي تشجع الإسراف في الاستهلاك؛ ومع ذلك، وصلت تقديرات الإعانات الضمنية والصريحة للوقود إلى مستوى قياسي بلغ 7 تريليون دولار في عام 2022.
- 16 - وكثيرا ما تعثرت الجهود المبذولة لتنسيق قدر كاف من الإنفاق المحلي على الأهداف الدولية المتفق عليها. وهناك أيضا التحديات المتعلقة بالاقتصاد السياسي (لا سيما إصلاح إعانات الوقود الأحفوري) التي يُعتقد أنها تضر بالفقراء والطبقة الوسطى، وغياب الإرادة السياسية لتغيير نظم الإنفاق التي قد تستفيد فيها المصالح المحلية القوية من النظام الحالي. ويمكن أن ينظر المؤتمر الدولي الرابع في وضع طموحات وأهداف دولية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية الشاملة على أساس التغطية أو الإنفاق. ويمكن أيضا أن يُنشئ آليات مساءلة أكثر قوة لتقديم ميزنة فعالة مراعية للمنظور الجنساني، وأن يتوصل إلى اتفاق على تنسيق سياسات تسعير الكربون بين الاقتصادات الكبيرة.

المصارف الإنمائية الوطنية

- 17 - يُنظر بشكل متزايد إلى المصارف الإنمائية الوطنية على أنها جزء بالغ الأهمية من النظام المالي العالمي وأداة هامة لتعبئة التمويل وضمان أن تكون النفقات والاستثمارات متوائمة مع التنمية المستدامة. وقد بلغ إجمالي الأصول المتراكمة لدى هذه المصارف حوالي 23 تريليون دولار في عام 2021. ويشمل هذا المبلغ أصول 10 "مصارف ضخمة" تمتلك 70 في المائة من الإجمالي - أي ما يعادل تقريبا أصول القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية بأكمله.
- 18 - وقد ازداد التنسيق بين المصارف الإنمائية العامة بشكل كبير منذ الاتفاق على خطة عمل أديس أبابا، التي سلّطت الضوء على دورها. وقد قاد هذه الجهود مؤتمر القمة المعني بالتمويل المشترك، الذي عُقد في أعقاب المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وإن الالتزام الذي تعهد به 530 مصرفا إنمائيا عاما متعدد الأطراف وإقليميا ووطنيا في حزيران/يونيه 2023 بالعمل كنظام واحد والتعاون لمواءمة أنشطتها مع التنمية المستدامة يمثل علامة فارقة في تعزيز المساهمات المحتملة للمصارف الإنمائية الوطنية.
- 19 - وبإمكان المجتمع الدولي أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لاتفاق دولي جديد أن يبني على التقدم المحرز في التعاون والتنسيق في نظام المصارف الإنمائية العامة لزيادة تأثيرها. ويمكن للمؤتمر الدولي

الرابع أن يدعو المصارف الإنمائية العامة إلى العمل بشكل أوثق باعتبارها منظومة واحدة، كجزء من إصلاح هيكل مالي أوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، يمكن للمصارف الإنمائية الوطنية، بالنظر إلى معارفها المحلية، أن تساعد على معالجة المآزق الحاصلة في سلاسل المشاريع وتوليد المشاريع وسياسات الاستثمار والتخطيط، بالتعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف، استناداً إلى المزايا النسبية. ويمكن أن يستلزم هذا الجهد توسيع نطاق رسملة المصارف الإنمائية الوطنية، إلى جانب وضع أطر مساءلة قوية ومرتبطة بالاستدامة لضمان الحوكمة السليمة. وتشمل الخيارات الأخرى تعزيز بناء القدرات وتبادل المعلومات بين المصارف الإنمائية العامة، وتوسيع نطاق التمويل المشترك، وتبادل التعرض للمخاطر وإدارتها، والضمانات المشتركة وغيرها من الآليات المشتركة.

باء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

20 - تشكل أنشطة المؤسسات التجارية الخاصة واستثماراتها وابتكاراتها محركات رئيسية للإنتاجية والعمالة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من جانب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالاستدامة، إلا أن التمويل والاستثمار الخاصين لا يتماشيان في كثير من الأحيان مع التنمية المستدامة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان أن تكون أنشطة المؤسسات التجارية واستثماراتها - سواء كانت محلية أو أجنبية - متماشية تماماً مع أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

21 - تتباطأت دينامية القطاع الخاص في السنوات الـ 15 الماضية، حيث كان نمو الاستثمار الخاص أقل من مستويات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في معظم المناطق. وتباطأ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، حيث زاد بنسبة 0,8 في المائة فقط في المتوسط في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مقارنة بنسبة 8,0 في المائة في العقد السابق. فالتصنيع الذي لطالما كان على مر التاريخ في قلب النمو المستدام والتنوع الاقتصادي، أصبح أقل فعالية باعتباره "محفزاً تنموياً". وقد شهدت أقل البلدان نمواً في أفريقيا ركوداً كبيراً في القيمة المضافة للتصنيع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات العشرين الماضية. وفي الوقت نفسه، أتاحت الرقمنة فرصاً في قطاعات الخدمات الحديثة وتصدير هذه الخدمات.

22 - وتشير التقديرات إلى أن فجوة الاستثمار في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة قد زادت من 2,5 تريليون دولار سنوياً في عام 2015 إلى أكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً في عام 2024، وذلك بسبب نقص الاستثمار وتزايد الاحتياجات⁽⁴⁾. وعلى وجه الخصوص، هناك نقص في الاستثمار العالمي في القطاعات الانتقالية، مثل قطاعي الطاقة والبنية التحتية. وفي حين أن الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً منذ اعتماد الأهداف واتفاقية باريس، إلا أن هذا النمو لم يكن متوازناً، حيث تركز معظمه في البلدان المتقدمة والصين.

23 - ولتعبئة الاستثمار الخاص وتغيير ممارسات المؤسسات التجارية الخاصة وأنماط استثمارها بصورة منهجية، يجب دمج حوافز الربحية والاستدامة بشكل أوثق. ويجب أن تتماشى الجهود المبذولة لخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص وتوفير المنافع العامة ذات الصلة تماشياً تاماً مع التنمية المستدامة. ويجب أن تتغير

(4) المرجع نفسه.

قواعد اللعبة (أي البيئة النقدية والمالية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات) لتمكين الممارسات المستدامة. ويجب أن تعكس الأطر المالية والضريبية والتنظيمية الأولويات الاجتماعية والبيئية، مثل تسعير العوامل الخارجية (على سبيل المثال من خلال آليات تسعير الكربون)، أو الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة، أو حظر الأنشطة ذات الآثار السلبية (مثل المنتجات البلاستيكية الأحادية).

24 - وتشهد السياسات الموجهة لتعزيز تنمية القطاع الخاص - ما يسمى بالسياسات الصناعية الخضراء أو المستدامة - انتعاشا في جميع أنحاء العالم؛ ومع ذلك، تواجه العديد من البلدان النامية قيودا مالية ونقصا في القدرات، مما قد يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص. وهناك دعوات لزيادة الدعم الدولي لتوسيع نطاق رأس المال الخاص، من خلال التمويل المختلط، على الرغم من أن هذه الدعوات قد حشدت حتى الآن حوالي 213 بليون دولار من رأس المال، وهو أقل بكثير من التريليونات التي كان من المتوقع إتاحتها قبل عقد من الزمن.

25 - ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يعتمد فهما محدثا وموسعا للبيئات التمكينية المتماشية مع التنمية المستدامة؛ ويضع تعريفا جديدا للسياسات الصناعية من أجل التنمية المستدامة، والتي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم تنفيذها؛ ويحدد طرائق جديدة للتمويل المختلط الذي يدعم البلدان الأكثر احتياجا، مع ضمان التقاسم العادل للمخاطر والعوائد بين القطاعين العام والخاص.

26 - ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أيضا أن يشجع على تحديد وتكرار الأمثلة الناجحة لهياكل التمويل المختلط على نطاق واسع، استنادا إلى توثيق أمثلة المعاملات الناجحة وغير الناجحة على حد سواء، على غرار ما يفعله التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة إلى جانب الجهود التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويمكن أن يساعد ذلك الجهات المانحة والمصارف الإنمائية والشركاء من القطاع الخاص على توحيد النهج وتقليل التعقيدات والمخاطر والمهل الزمنية لمعاملات التمويل المختلط وأدواته. ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يشجع أيضا على إنشاء أدوات استثمارية وصندوق عملات يوفر تغطية لمخاطر صرف العملات لأغراض الاستثمارات، مع إدارة المخاطر من خلال التنويع باستخدام نهج تجميعي.

27 - ولتحسين سلاسل المشاريع في إطار الأهداف، يمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يلتزم بتوسيع نطاق بناء القدرات وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، مثل المصارف الإنمائية الوطنية، التي لديها معرفة محلية وولايات تتماشى بشكل جيد مع أولويات التنمية المستدامة المحلية. وينبغي أن يسترشد دعم بناء القدرات بالأولويات القطرية على النحو المعرب عنه في استراتيجيات التمويل الوطنية، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة مثلا، مع وجود دعم منسق من مؤسسات التمويل الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة.

مواءمة التدفقات الخاصة مع أهداف التنمية المستدامة

28 - ازدادت الأعمال التجارية المستدامة والتمويل المستدام على مدى السنوات الـ 25 الماضية، مع انخراط الشركات والمستثمرين في مبادرات الاستدامة الطوعية. ووصلت قيمة الاستثمار المستدام إلى 30,3 تريليون دولار في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة كبيرة منذ عام 2015. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن أصول الصناديق المستدامة ستشكل أقل من 5 في المائة من سوق الصناديق العالمية في عام 2023، حيث لا تمثل الأصول ذات الأثر، التي تعمل على تحسين تأثير الأهداف إلى جانب الربحية المالية، سوى مجموعة فرعية صغيرة.

29 - وتؤدي أوجه القصور في البنية التحتية لمعلومات الاستدامة إلى تفاقم المخاوف بشأن التمويل الأخضر، وتُضاعف حوافز الاستثمار التقليدية الراسخة. واستجابة لذلك، بدأ قطاع الاستثمار المستدام رحلة نحو النضوج، تميزت بتتبع وتوحيد معايير الإبلاغ الطوعية، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، وسن تشريعات على المستويين الوطني والإقليمي. وقد خطا المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، الذي أنشئ خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في غلاسكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خطوات كبيرة في توحيد التقارير غير المالية، وتفكر عدة دول حالياً في اعتمادها. وكجزء من إطار عمل المجلس، تم اعتماد منظور للأهمية النسبية المالية، مع التركيز حصرياً على تأثير المخاطر غير المالية - لا سيما المخاطر المتعلقة بالمناخ - على الأداء المالي للشركات من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. ولا يشمل الإطار التأثير على الاستدامة، مثل العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية للقطاع الخاص، أو المساهمات الإيجابية في الأهداف.

30 - ويبقى التحدي الرئيسي هو تحويل الاهتمام الكبير المتعلق بالأعمال التجارية المستدامة والتمويل المستدام إلى تغيير تحويلي في سلوك المؤسسات التجارية وأنماط الاستثمار. ولقيام بذلك، يجب على البلدان أن تخلق البيئات التمكينية المناسبة من خلال تحفيز الاستثمارات المستدامة وتنشيط الاستراتيجيات التقليدية. وسيكون أحد الشروط المسبقة زيادة تحسين أطر إدارة الاستدامة ومعايير القياس لتعزيز مصداقية التزامات الشركات وتحقيقها.

31 - ويمكن للمؤتمر أن يعزز الحوار العالمي، بما في ذلك بشأن تعزيز قابلية التشغيل البيئي لتشريعات الاستدامة للقطاع الخاص (مثل التصنيفات الوطنية والإقليمية، وتشريعات الإفصاح عن البيانات، وتشريعات حوكمة الشركات) عبر الولايات القضائية للحلولولة دون تفاوت التقدّم والتجزئة، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية والمحلية، وكذلك احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن للمؤتمر أيضاً أن يشجع على تنفيذ معايير وطنية للإفصاح عن البيانات مع اتباع نهج مزدوج من حيث الأهمية النسبية، بهدف تحقيق أهداف خطة عمل أديس أبابا مع الاستفادة من الأساس الذي وضعه المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

تعميم الخدمات المالية

32 - تحسن تعميم الخدمات المالية بشكل كبير على مدار العقد الماضي، حيث أدت الرقمنة إلى خفض تكاليف الخدمات المالية. ومع ذلك، لا يزال نوع الجنس والموقع يؤثران على الحصول على الخدمات المالية، ولا يزال الحصول على التمويل الطويل الأجل يمثل تحدياً، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. ولا تزال الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات كبيرة: في عام 2021، كان 78 في المائة من الرجال و 74 في المائة من النساء يحصلون على الخدمات المالية. وانخفضت تكاليف تحويلات المهاجرين من 7,7 في المائة في الربع الثاني من عام 2015 إلى 6,2 في المائة في الربع الثاني من عام 2023، ولكنها لا تزال أعلى من نسبة 3 في المائة المستهدفة في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

33 - وإن تعزيز تعميم الخدمات المالية وتشجيع الحصول على التمويل الطويل الأجل سيتطلبان من البلدان النامية تعزيز حجم وسيولة ونضج أسواقها المالية وأسواق رأس المال فيها. ويمكن للمؤتمر أن يجدد التزام المجتمع الدولي ويعزز الدعم الدولي في هذا الصدد.

جيم - التعاون الإنمائي الدولي

34 - في خضم حالة الطوارئ المناخية والمخاطر النظامية المتزايدة، فضلاً عن استمرار الفقر وعدم المساواة والأزمات الأخرى، تتزايد المطالب على التعاون الإنمائي الدولي. وعلى الرغم من استجابة الشركاء في التنمية، إلا أن الاحتياجات المتزايدة تفوق بكثير الموارد والتعاون المقدمين. كما أصبح مشهد التعاون الإنمائي أكثر تعقيداً، مع ازدياد تنوع الجهات الفاعلة والطرائق والأدوات. وفي هذا السياق السريع التغير والمليء بالتحديات، تجري إعادة تقييم حجم التعاون الإنمائي وفعاليتها وتأثيره لضمان ملاءمته للغرض المنشود من أجل مواجهة تحديات اليوم.

المساعدة الإنمائية الرسمية

35 - وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى قياسي بلغ 223,7 بليون دولار في عام 2023، وهو ما يمثل 0,37 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، مما يعني أنها لا تزال أقل بكثير من هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة. وزادت المعونة الثنائية لأقل البلدان نمواً بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 37 بليون دولار، أو 0,12 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين، وهي لا تزال أقل من هدف الأمم المتحدة البالغ 0,15-0,20 في المائة. وفي الوقت نفسه، استحوذت التحديات العالمية، مثل تغير المناخ وحالات الطوارئ الإنسانية، على حصة متزايدة من الإنفاق على المعونة. كما أن هناك اعترافاً متزايداً بالحاجة إلى النظر في مؤشرات تتجاوز الدخل، بما في ذلك الضعف، عند اتخاذ قرارات التخصيص، مما يضاعف من المخاوف بشأن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة.

36 - ولقد كان للتحويلات في طرائق تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية تأثير عميق على تخصيص الموارد، وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، والفعالية. فعلى سبيل المثال، زادت تكاليف اللاجئين والمساعدات الإنسانية المقدمة من الجهات المانحة كحصة من إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من حوالي 9 في المائة في عام 2000 إلى 25 في المائة في عام 2022، في حين أن دعم الميزانية، الذي يتماشى بشكل خاص مع الأولويات القطرية، ظل منخفضاً للغاية، حيث بلغ 3,35 في المائة فقط من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022. أما الطرائق الأخرى، مثل التمويل المختلط، على الرغم من أنها لا تزال صغيرة نسبياً، إلا أنها تتجاوز عموماً أقل البلدان نمواً.

37 - وقد ركزت الجهود المبذولة لتحديث قياسات المساعدة الإنمائية الرسمية على أن تعكس بشكل أفضل مشهد تمويل التنمية المتطور. ومع ذلك، فقد تعرضت المنهجيات المنقحة للانتقاد بسبب خطر تضخيم الإبلاغ عن المعونة وخلق حوافز لتحويل تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية بعيداً عن القضاء على الفقر والتدخلات الإنمائية المستدامة طويلة الأجل. وينبغي ألا تُعرض الإصلاحات في القياس للخطر الطبيعة والدور الأساسيين للمساعدة الإنمائية الرسمية أو مصداقية أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية.

38 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع فرصة لحشد الدعم السياسي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة منذ فترة طويلة وضمان فعالية الدعم وتوافقه بشكل كامل مع الأولويات القطرية واستراتيجيات التنمية. وينبغي للمؤتمر أن يحدد السبل الكفيلة بتحقيق زخم متجدد بمصداقية نحو الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث الكم والنوع، بما في ذلك الزيادات المحددة زمنياً في المساعدة الإنمائية الرسمية.

المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف

39 - تعتبر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مصدرا مهما للتمويل الطويل الأجل والميسور التكلفة، ويمكنها أن تؤدي دورا معاكسا للتقلبات خلال فترات التراجع الاقتصادي والأزمات. وقد زادت القروض المقدمة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف زيادة كبيرة خلال العامين الماضيين، من 30 بليون دولار في عام 2000 إلى 96 بليون دولار في عام 2022، على الرغم من انخفاض التمويل الميسر. واستجابة لدعوات المجتمع الدولي للتوسع بقدر كبير جدا في التمويل الطويل الأجل لأهداف التنمية المستدامة، تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بتنفيذ إصلاحات لزيادة القدرة على الإقراض، وتحسين شروط الإقراض، ومواءمة العمليات مع الأهداف بشكل أفضل، أو النظر في تنفيذ هذه الإصلاحات. ويمكن أن تحقق هذه الإصلاحات مجموعا يتراوح بين 300 بليون دولار و 400 بليون دولار من القدرة الإضافية على الإقراض على مدى العقد المقبل⁽⁵⁾.

40 - وبموجب خطة عمل أديس أبابا، تم تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على أن تستخدم مواردها وأصولها على الوجه الأمثل، وأن تحدّث سياساتها دعما للأهداف. واستنادًا إلى التقدم المحرز منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، يمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يحفز على إجراء المزيد من الإصلاحات الطموحة لجعل نظام المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف ملائما للغرض المنشود، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تشجيع المساهمين في المصرف الإنمائي المتعدد الأطراف على النظر في زيادة رأس المال المدفوع في الوقت المناسب. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يشجع المزيد من التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وكذلك بين هذه المصارف والمصارف الإنمائية العامة الأخرى. ويشمل هذا التعاون مواءمة أنشطتها بشكل كامل مع أولويات واستراتيجيات البلدان العميلة، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز المنابر القطرية الراسخة في العمليات الوطنية القائمة، مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ولضمان تأثير الأهداف في صميم عمليات المصارف الإنمائية واستثماراتها، ينبغي للمؤتمر أن يشجع المصارف الإنمائية العامة على مراجعة التقارير والحوافز الداخلية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

41 - اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث الحجم والأهمية الاستراتيجية، باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب. وكان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أثر كبير خلال جائحة كوفيد-19، إذ مكّن من توفير دعم مالي وطبي سريع ومرن (انظر A/78/290). وقد زادت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف اللتان يقودهما الجنوب واللتان أنشئتتا في عام 2015 من الإقراض: فقد وافق مصرف التنمية الجديد على تمويل بنحو 33 بليون دولار بحلول نهاية عام 2022، ووافق المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على تمويل بنحو 39 بليون دولار بحلول نهاية عام 2022⁽⁶⁾. ونما التعاون الثلاثي، الذي يربط بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب، بشكل متواضع، لا سيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين أن التعاون الثلاثي يوفر فوائد لتبادل المعرفة، إلا أنه يطرح أيضا تحديات في مجال التنسيق وزيادة في تكاليف

(5) المرجع نفسه، الصفحة 106.

(6) Annual reports of the Asian Infrastructure Investment Bank and the New Development Bank

المعاملات. ويمكن أن يوفر منتدى التعاون الإنمائي منبرا مخصصا لأصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز تبادل المعرفة والتعلم من الأقران، ولضمان اتساق السياسات وتكاملها بين مختلف الجهات الفاعلة وأشكال التعاون الإنمائي الدولي.

فعالية التعاون الإنمائي بجميع أشكاله

42 - كان التقدم نحو تحقيق تعاون إنمائي دولي عالي الجودة وعالي الأثر متفاوتا منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا. ومنذ عام 2015، انخفض التركيز على مبادئ الفعالية في استراتيجيات التنمية في العديد من البلدان المانحة التقليدية. وقد استقرت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تصل إلى البلدان الشريكة، وكان هناك تقدم محدود في تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، على الرغم من حدوث تحسن في إزالة الشروط المقيدة للمعونة. وتسهم المجموعة المتنامية والمتنوعة بشكل متزايد من مقدمي التمويل الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف والخيري في زيادة التجزئة وارتفاع تكاليف المعاملات. ويستدعي هذا المشهد المتغير فهما مشتركا جديدا للمبادئ التوجيهية والممارسات الخاصة بالتعاون الإنمائي الفعال. وثمة فرصة لتجديد النقاش الشامل حول تعديل المبادئ وترجمتها وتقييمها بهدف تيسير تطبيقها في بيئات قطرية متنوعة ومن جانب شركاء التنمية المتنوعين.

43 - ولإعادة تنشيط وتعزيز فعالية التنمية، يمكن من خلال المؤتمر الدولي الرابع وعملياته التحضيرية دعوة جميع أصحاب المصلحة في مجال التعاون الإنمائي إلى الاجتماع لاستخلاص الدروس المستفادة من الجهود المبذولة حتى الآن، والعمل على التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن ممارسات ومبادئ التعاون الإنمائي العالي الجودة والعالي الأثر. ويهدف هذا الجهد إلى تعزيز اتساق السياسات وتكاملها بين مختلف الجهات الفاعلة ومختلف الطرائق. ويمكن للإجراءات المتخذة على المستوى القطري، من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، أن تساعد الشركاء في التنمية على مواءمة الدعم مع الأهداف المحددة وطنيا والتي يجري تولي مقاليدها على الصعيد الوطني. ويتيح الاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي الذي سيعقد في عام 2025 فرصة لإجراء حوار مفتوح حول هذه المسائل قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع.

دال - التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية

44 - بعد فترة من التوسع السريع في التجارة العالمية في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تباطأت دينامية التجارة بشكل ملحوظ بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008، إلى جانب تباطؤ سلاسل القيمة العالمية. وكان التوسع التجاري متفاوتا أيضا، حيث ظلت البلدان الفقيرة والضعيفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مهمشة إلى حد كبير، بما في ذلك في القطاعات الأكثر دينامية، مثل تجارة الخدمات. وفي هذا السياق المليء بالتحديات ووسط تصاعد الحمائية والتهديدات التي يتعرض لها النظام التجاري المتعدد الأطراف، أصبح من الصعب متابعة نماذج التنمية التقليدية القائمة على التصدير، مما يهدد دور التجارة باعتبارها محركا للتنمية. ويكتسي الحفاظ على نظام تجاري دولي مفتوح ومدعوم بالتعاون الدولي أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنه يتعرض للتهديد مع تزايد التدابير المقيدة للتجارة و"نقل النشاط التجاري إلى بلد حليف" والتدابير ذات الصلة.

النظام التجاري المتعدد الأطراف

45 - أدت منظمة التجارة العالمية دورا محوريا في تيسير التعاون التجاري المتعدد الأطراف منذ إنشائها في عام 1995، خلال فترة اتسمت بالتوسع التجاري السريع. ومع ذلك، أدت التحولات الاقتصادية وتباين المصالح بين الأعضاء إلى تعثر المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث تحولت البلدان إلى اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، وفي بعض الحالات إلى مفاوضات بين بضعة أطراف، مما أدى إلى شبكة معقدة من الترتيبات المتداخلة. كما ظهرت تحديات في آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. وفي موازاة ذلك، تصاعدت المشاعر الحمائية وأسهمت في التوترات والقيود التجارية. وتؤثر هذه التدخلات التجارية الدولية بشكل متزايد على البلدان النامية. وفي عام 2023، نفذت الاقتصادات المتقدمة 70,9 في المائة من التدخلات التجارية الدولية، وكانت سياسات الدعم المحلي وإعانات التصدير هي الأكثر استخداما⁽⁷⁾. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة لتعزيز التحولات الخضراء، مثل آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون وتنظيم إزالة الغابات في الاتحاد الأوروبي، على وصول البلدان النامية إلى الأسواق المهمة نتيجة انخفاض القدرة التمويلية للتكيف مع المعايير المطلوبة⁽⁸⁾.

46 - وينبغي أن يسعى المؤتمر الدولي الرابع إلى زيادة مواءمة النظام التجاري الدولي مع التنمية الاقتصادية المستدامة. وتشمل هذه المواءمة نظاما تجاريا متعدد الأطراف قائما على القواعد وشفافا، بما في ذلك تنشيط عمل منظمة التجارة العالمية، بما يحول دون مزيد من التجزئة في العلاقات التجارية. ويمكن للمؤتمر أيضا أن يعطي زحما للتحديث الجاري لاتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات الاستثمار الدولية، لضمان توجيهها نحو تعزيز الانساق بين التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والاستدامة البيئية - ولا سيما العمل المناخي.

دمج البلدان الضعيفة في الاقتصاد العالمي

47 - هناك تحديات مستمرة في دمج البلدان النامية الضعيفة في التجارة العالمية للسلع والخدمات، مما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه التفاوت. وقد كانت مشاركة العديد من البلدان النامية في الأسواق الدولية في العقود الماضية أساسا من خلال العمالة غير الماهرة والسلع ذات القيمة المضافة المنخفضة. ولا تزال معظم الفئات الضعيفة من البلدان تعتمد على صادرات السلع الأساسية الخام. وفي الفترة 2019-2021، صُنفت 73,9 في المائة من أقل البلدان نموا، و 60,5 في المائة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، و 81,2 في المائة من البلدان النامية غير الساحلية على أنها تعتمد على السلع الأساسية، مقارنة بـ 12,5 في المائة فقط من البلدان المتقدمة النمو⁽⁹⁾.

48 - وفي إطار خطة عمل أديس أبابا، تم الإعراب عن القلق إزاء التقلبات المفروطة في أسعار السلع الأساسية والحاجة إلى اعتماد تدابير تنظيمية لضمان حسن أداء الأسواق. وينبغي للمؤتمر أن يناقش سبل ضمان حسن أداء أسواق السلع الأساسية، بهدف تحسين الشفافية والمساءلة. وينبغي أن ينظر أيضا في

(7) Simon Evenett and others, "The return of industrial policy in data", IMF Working Paper, No. WP/24/1 (7) (International Monetary Fund, 2024).

(8) تقرير التجارة والتنمية 2023: النمو، والدين، والمناخ: إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

(9) حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام 2023 (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

تعزيز تمويل تجهيز الصادرات لمساعدة البلدان المصدرة للسلع الأساسية على تحرير القيمة من الموارد وتعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية الأعلى قيمة.

تمويل التجارة

49 - يعتمد ثمانون في المائة أو أكثر من تجارة البضائع العالمية على توفير تمويل التجارة. ومع ذلك، فقد ازدادت فجوة التمويل في السنوات الأخيرة، حيث يقدر الطلب السنوي العالمي الذي لم تتم تلبيةه بنحو 2,5 تريليون دولار، مما يؤثر بشكل أساسي على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وينبغي للمؤتمر أن يشجع الجهود الإضافية التي تبذلها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة من أجل زيادة مساهماتها في تمويل التجارة، بما في ذلك من خلال التعاون في مجال تقاسم المخاطر، والإقراض الفرعي، والتمويل المشترك، وبناء القدرات.

هاء - الدين والقدرة على تحمل أعبائه

50 - تواجه العديد من البلدان النامية تحديات ناجمة عن الديون قد لا تؤدي إلى أزمات فحسب، بل قد تعيق الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة طويلة الأجل، والعمل المناخي. وعلى الرغم من استقرار مستويات الديون بعد ارتفاعها في عام 2020، أدى ارتفاع تكاليف خدمة الديون وإعادة تمويلها وتزايد تعقيدات الديون إلى زيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في العديد من البلدان النامية. وإن نصف أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرض بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو وصل بالفعل إلى تلك الحالة. وبلغ متوسط عبء خدمة الديون بالنسبة لأقل البلدان نمواً 12 في المائة من الإيرادات الحكومية في عام 2023، وهو أعلى مستوى منذ عام 2000. وتستهلك أعباء خدمة الديون الآن أكثر من خمس الإيرادات الضريبية في 25 بلداً نامياً.

51 - وإن ارتفاع تكاليف إعادة التمويل، إلى جانب ارتفاع مدفوعات سداد الديون الخارجية في عامي 2024 و 2025، والذي يرجع جزئياً إلى انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، يعني أن أعباء خدمة الديون ستظل مرتفعة. ففي أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، ستبلغ خدمة الدين الخارجي نحو 40 بليون دولار سنوياً بين عامي 2024 و 2025، بعد أن كانت تبلغ 26 بليون دولار في عام 2021. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للبلدان التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، غالباً ما تكون عمليات تسوية الديون طويلة الأمد، وقد فشلت في تقديم تخفيف كافٍ لأعباء الديون.

دعم البلدان التي تواجه أعباء خدمة ديون ثقيلة، ولكنها لا تواجه خطر التخلف عن السداد

52 - يكتسي الاقتراض أهمية بالغة لتمويل الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة. بيد أن مستويات الديون المرتفعة للغاية وأعباء خدمة الديون يمكن أن تقيد بشدة حيز السياسة المالية، وتزاحم الاستثمارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما أن أعباء الديون السيادية الثقيلة ترفع من تكلفة الاقتراض بالنسبة للشركات الخاصة، مما يؤثر على النشاط التجاري المحلي. وفي حين أن الطريقة المثلى للهروب من أعباء الديون المرهقة هي "الخروج من الديون"، إلا أن البلدان المثقلة بتحديات الديون الشديدة تفكر إلى القدرة على القيام بذلك.

53 - ويوفر المؤتمر الدولي الرابع فرصة لتيسير دفع عجلة الاستثمار المرتبط بالأهداف، بما في ذلك بالنسبة للبلدان التي تواجه تحديات شديدة على صعيد الديون. وطُرحت عدة مقترحات لهيكلية ديون موجهة نحو التنمية. وكجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر، يمكن تحديد العناصر ذات الصلة لحزمة من الإصلاحات من أجل التصدي للتحديات في مختلف السياقات القطرية. وبالنسبة للبلدان التي لديها حصة كبيرة من الديون الرسمية، يمكن أن يشمل ذلك قيام الدائنين الرسميين بإعادة جدولة الديون بشروط محايدة من منظور صافي القيمة الحالية، مثلاً من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، مع شروط محددة مسبقاً وحوافز لتسريع التقدم. وهناك أيضاً اتفاق متزايد على ضرورة مساعدة البلدان المدينة على التعامل مع الدائنين التجاريين في ما يخص عمليات إعادة الجدولة الطوعية، وتوسيع نطاق الدعم المالي، على سبيل المثال من خلال ميزات جذابة (إلى جانب الأقدمية بالنسبة للمبادلات الطوعية)، أو إعادة شراء الديون، أو عمليات موحدة لمقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، التي يمكن هيكلتها وتسعيرها للمساعدة على ضمان قابلية المعاملة للمقارنة عند الاقتضاء. ولتقديم هذا الدعم بسرعة وعلى نطاق واسع، يمكن للمؤتمر أن ينظر في إنشاء مقر مؤسسي يمكن أن يكون، على سبيل المثال، نسخة موسعة من مرفق قائم، مثل مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي. ويمكن لهذا المرفق أيضاً أن يوفر للبلدان دعماً قانونياً ومالياً ودعماً في مجال القدرات.

دعم البلدان التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها

54 - لإجراء إعادة هيكلة أسرع وتتسم بالعمق على نحو كاف لديون البلدان المعسرة، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لتحديات التنسيق بين الدائنين، واختلال توازن القوى بين البلدان المدينة والدائنين.

55 - وينبغي للمؤتمر أن يقدم توصيات لتعزيز الإطار المشترك، بما في ذلك عن طريق تسريع العملية، وتوفير مزيد من الوضوح بشأن الخطوات والجدول الزمني، وتعليق خدمة الديون أثناء المفاوضات، وتوسيع نطاق المعالجات المنسقة للديون لتشمل البلدان المثقلة بالديون والتي هي غير مؤهلة حالياً للاستفادة من الإطار المشترك. ولتعزيز قابلية معاملة الدائنين التجاريين للمقارنة، ينبغي زيادة توسيع نطاق استخدام أحكام الإنفاذ مثل بنود الاسترداد وبنود الدائنين الأولى بالرعاية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بنود الدائنين الأولى بالرعاية تضع عبء التفاوض بشأن قابلية المعاملة للمقارنة على عاتق البلد المدين، الذي قد يكون غير مؤهل لخوض غمار عمليات إعادة هيكلة معقدة تضم عدة دائنين متطورين للغاية. ويمكن للمرفق الموصوف في الفقرة 53 أعلاه أن يؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في هذا الصدد، حيث يوفر الدعم القانوني والمالي للبلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل صندوق النقد الدولي تعزيز سياساته المتعلقة بالمتأخرات وبضمانات التمويل للمساعدة على تحفيز إعادة هيكلة الديون على نحو أسرع، وذلك استناداً إلى الإصلاحات المعتمدة مؤخراً لهذه السياسات.

56 - ولزيادة تعزيز هيكل الديون السيادية، يمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يقدم دعمه للنهج القانونية المحلية من أجل تعزيز حل أزمات الديون، بما في ذلك معالجة الديون التجارية التي تجري مناقشتها حالياً في مناطق الاختصاص المالية الهامة، وينبغي أن يشجع مناطق الاختصاص الأخرى على النظر في اتخاذ تدابير تكميلية. ويمكن للمؤتمر أيضاً أن يمهد الطريق لمزيد من الإصلاح، من قبيل إجراء استعراض مستقل لهيكل الديون السيادية يوفر توصيات يمكن أن تشمل النظر في وضع إطار متعدد الأطراف لتسوية الديون السيادية.

الوقاية من أزمة الديون

57 - تتطلب الوقاية من أزمات الديون إحراز تقدم في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا: تعبئة الموارد المحلية، والتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وزيادة المنح والتمويل الميسر، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة. وكجزء من خطة سياسة الديون، يمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يزيد من تعزيز شفافية الديون، وزيادة دعم القدرات لإدارة الديون، وتشجيع جعل استخدام أدوات الديون الطارئة أمراً أكثر انتظاماً. ويمكن للمجتمع الدولي أيضاً أن ينظر في بذل جهود لتحديث مبادئ الاقتراض والإقراض المتسمين بروح المسؤولية، بهدف عكس المناخ العالمي المتغير للديون وتوحيد الجهود الحالية.

58 - ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يشجع على إدخال مزيد من التحسينات على أطر تقييم القدرة على تحمل الديون، استناداً إلى المراجعة التي يجريها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقييمهما المشترك لقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون. ويجب أن يراعي هذا الإطار المحسّن الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة وتأثير تغير المناخ من منظور أطول أجلاً، وكذلك تأثيرات الاستثمارات المتعلقة بالأهداف والاستثمارات في القدرة على الصمود. وثمة حاجة أيضاً إلى إمعان النظر في سعر الفائدة المناسب المستخدم في هذه الأطر، وهو ما قد يساعد على تحسين التمييز بين مشاكل السيولة النقدية والملاءة المالية.

واو - معالجة المسائل النُظمية

59 - لا يصلح الهيكل المالي الدولي الحالي لتحقيق الغرض المنشود في عالم يتسم بمخاطر منهجية متزايدة، بما في ذلك تغير المناخ، وانعدام شديد للمساواة، وأسواق مالية شديدة التكامل معرضة للعدوى عبر الحدود، وتغيرات كبرى ديموغرافية وتكنولوجية وجيوسياسية. وهناك اعتراف عالمي بالحاجة إلى مواءمة الأنظمة المالية والنقدية العالمية على نحو أفضل مع أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى الافتقار إلى التماسك والتنسيق في كثير من الأحيان إلى استجابات غير مترابطة للآزمات الاقتصادية والمالية وغير ذلك من الآزمات. وكجزء من قرار عقد المؤتمر الدولي الرابع، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى "دعم إصلاح للهيكل المالي الدولي" (انظر القرار 231/78، الفقرة 29).

60 - وقد شهد العالم آزمات مالية متكررة، مع تزايد انتقال عدوى عدم الاستقرار عبر الحدود، مما يؤثر على البلدان النامية وأقرب الناس، الذين يميلون إلى أن يكونوا الأكثر تضرراً من عدم الاستقرار الاقتصادي. ويتسم الاستقرار المالي العالمي بحساسية خاصة تجاه السياسات والتطورات التي تحدث في عدد قليل من الأسواق والأدوات ذات الأهمية النظامية. وقد أثرت قرارات السياسة النقدية المتخذة لمواجهة الضغوط التضخمية في البلدان المتقدمة في عامي 2022 و 2023 تأثيراً قوياً على تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية.

شبكة الأمان المالي العالمية

61 - تعرضت شبكة الأمان المالي العالمية، وهي ترتيب متعدد الطبقات للاستجابة للآزمات التي يقع صندوق النقد الدولي في مركزها، للإجهاد في السنوات الأخيرة، مما كشف عن وجود فجوات في هيكلها وتفاوتات في تغطيتها. وقد أصبحت ترتيبات المبادلة التي تُبرم على المستوى الثنائي بين البلدان المتقدمة النمو الأداة المفضلة لمكافحة انتشار الآزمات المالية، ولكن لا يتوفر لمعظم البلدان النامية سوى حجم

صغير من الموارد من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف والإقليمية. وقد تم تخصيص حقوق سحب خاصة بنجاح مرتين في حالات الأزمات في السنوات العشرين الماضية، ولكن قيام حقوق السحب الخاصة بدور أكبر وأكثر تلقائية في الحماية من آثار التكيف الخارجي أو توفير مصدر مرن للقدرة المالية سيطلب إصلاحات في الهيكل البنوي. ونتيجة لذلك، تقوم العديد من البلدان بتجميع احتياطات دولية كبيرة لامتصاص التقلبات، ولكن تراكمها ينطوي على تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بما يتم فقده من استثمارات.

62 - ومع الزيادة المتوقعة في المخاطر النظامية وتزايد تواتر الأزمات وشدها، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من المؤتمر الدولي الرابع للنظر في كيفية زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بحيث توفر التمويل الكافي لجميع المحتاجين. ويمكن أن تشمل الحلول المحتملة تجديد دور حقوق السحب الخاصة، مثل الإصدار الآلي لحقوق السحب الخاصة بطريقة معاكسة للتقلبات الدورية أو استجابة للصدمات، مع توزيع تلك الحقوق على أساس الاحتياجات (أو من خلال اتفاقات مسبقة لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة على وجه السرعة للبلدان المحتاجة، مع السماح بإدراج بنود اختيار عدم القبول)؛ وإضفاء المزيد من المرونة على قروض صندوق النقد الدولي، مع التقليل مما يصحبها من شروط ومن قيود تحد من الحصول على الموارد وإلغاء الرسوم الإضافية؛ وأن تستند حدود الاقتراض إلى الاحتياجات، وليس إلى مضاعفات الحصص. ويمكن للمؤتمر أيضا أن ينظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الترتيبات المالية الإقليمية وإنشاء مرفق متعدد الأطراف لتبادل العملات.

استقرار القطاع المالي

63 - تُظهر حالات انهيار المصارف المستمرة أن استقرار القطاع المالي لا يزال يمثل تحديا على الرغم من الإجراءات التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008. ولا يزال التنفيذ النهائي لإصلاحات اللوائح المالية والمعايير الدولية ما بعد أزمة عام 2008 متقاربا على الصعيد العالمي، ولا تزال هناك بعض المخاطر التي تقع خارج المحيط التنظيمي أو نطاق الضوابط التنظيمية. وهناك أيضا ضغوط من القطاع المصرفي للعدول عن تطبيق المعايير المصرفية. ولا تخضع أنواع معينة من المؤسسات المالية غير المصرفية لنفس مستوى الشروط التحوطية التي تخضع لها المصارف، كما أن الأدوات المالية الرقمية الجديدة، بما في ذلك الأصول المشفرة، تطرح مخاطر جديدة. وواجهت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية لوائح تنظيمية جديدة في أعقاب أزمة عام 2008، لكن المعايير لم تتناول دور هذه الوكالات في التحديات التي تواجه الاقتراض السيادي المستقر الطويل الأجل نظرا لتركيز الأسواق على الآجال القصيرة.

64 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن القواعد التنظيمية المالية لا تتناول المخاطر المتعلقة بالمناخ إلا تدريجيا، وليس بشكل كاف بعد. وإن تخضير التنظيم المالي أمر صعب، حيث يواجه القائمون على الضوابط التنظيمية والمشرعون والمؤسسات المالية على حد سواء تحديات في التقدير الكمي للطابع الاستشرافي للمخاطر المتعلقة بالمناخ نظرا لطول الآفاق الزمنية وارتفاع حالات عدم اليقين. وهناك احتمال لأن تقوم الجهات الفاعلة في السوق التي تعمل ضمن آفاق زمنية قصيرة بتقدير المخاطر النظامية المرتبطة بتغير المناخ بأقل من حقيقتها في قراراتها المتعلقة بإدارة الأعمال والمخاطر.

65 - ويتطلب إيجاد حلول لهذه التحديات تضافر جهود الهيئات التنظيمية والحكومات والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص والمجتمع المدني لإيجاد حلول لتعزيز استقرار الأسواق المالية واستدامتها. وينبغي للمؤتمر الدولي الرابع أن يشجع جميع مناطق الاختصاص على التنظيم وفقا لمبدأ "نفس

النشاط، نفس المخاطر، نفس القواعد“ لمعالجة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والنزاهة المالية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. وينبغي أن يشجع كذلك مناطق الاختصاص على معالجة الحوافز القصيرة الأجل من خلال الحوافز الضريبية والتعويضات القائمة على الحوافز، ووضع مؤشرات وتصنيفات ائتمانية طويلة الأجل؛ وتحديث اللوائح والمعايير والممارسات المنظمة للسوق لوضع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل المناخي، في صميم عمل الأسواق والاقتصادات. ويمكن للمؤتمر أيضا أن يطالب كل مؤسسة ضمن الهيكل المالي الدولي بوضع خطط انتقالية واضحة موجهة نحو تحقيق الأهداف، وأن يشجع جميع البلدان على تصميم أطر سياساتية وتنظيمية لإقامة وإنفاذ روابط مباشرة بين الربحية والاستدامة.

إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

66 - يمكن النظر إلى إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية المشروعة والفعالة على أنها منفعة عامة عالمية، حيث تفوق القيمة الجماعية التي توفرها الترتيبات المشروعة التكاليف الجماعية بكثير. ومع ذلك، لا تزال إدارة المؤسسات المالية الدولية تعكس القرارات التي اتخذت منذ ما يقرب من 80 عاما في مؤتمر للأمم المتحدة لم يحضره سوى 44 وفدا. وعلى الرغم من أن توسيع عضوية المؤسسات المالية الدولية قد أدى إلى تخفيف حصص أعضائها الأصليين في حقوق التصويت بشكل كبير، إلا أن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية لم تواكب التغيرات الجارية، بما في ذلك صعود أسهم الجنوب العالمي والتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الأخرى، كما أن هذه الإدارة غير متوافقة مع الاقتصاد العالمي بشكله الراهن. وقد تكرر إعلان الالتزامات بتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها في تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية في الأمم المتحدة ومن جانب هيئات إدارة المؤسسات المالية الدولية. وأجريت بعض التحسينات لتعزيز صوت البلدان النامية وتمثيلها بين عامي 2005 و 2015، لكن وتيرة التغيير وحجمه لم يتماشيا مع التغيرات في الاقتصاد العالمي. ولم تطرأ سوى تغييرات طفيفة منذ عام 2015.

67 - ولا يزال تعزيز الاتساق والديمقراطية والشمولية والتمثيل في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية يمثل تحديا، خاصة وأن إصلاحات حقوق التصويت يمكن أن يُنظر إليها على أنها محصلة صفرية، وقد ثبت أن الالتزامات السابقة بالإصلاحات لم تكن كافية لتوليد الإرادة السياسية للتغييرات في حقوق التصويت. ويمكن للحكومات أيضا أن تنتظر في إجراء إصلاحات تكميلية لقواعد صنع القرار، وهياكل مجالس الإدارة، والشفافية، وعمليات اختيار الإدارة العليا. ويمكن أيضا للجهود المبذولة لربط إمكانية الحصول على الموارد بالاحتياجات وأوجه الضعف بدلا من حقوق التصويت أن تخفف إلى حد ما من أثر عدم إحراز تقدم في حقوق التصويت الرسمية.

زاي - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

68 - أسهمت التكنولوجيا إلى حد كبير في تعزيز التنمية المستدامة والقدرة على الصمود. فهي توسع الفرص الاقتصادية، وتحمي رفاه الناس، وتوفر الأمل في إمكانية التصدي لبعض التهديدات الأكثر خطورة التي يواجهها العالم. وإن تحول الذكاء الاصطناعي من مجال دراسة متخصص منذ عقود إلى حجر زاوية في التقدم التكنولوجي يوفر حافزا لتسريع وتضخيم الأثر الإيجابي للتكنولوجيا. ومع ذلك، يمكن أن يكون للتكنولوجيا أيضا تداعيات غير مقصودة تؤثر سلبا على النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى حقوق الإنسان. وقد أسهمت الأتمتة في عدم المساواة، حيث إنها تفضل أصحاب رؤوس الأموال والعمال ذوي المهارات العالية. كما أنها تقلل من الميزة النسبية التي تتمتع بها العديد من البلدان النامية بسبب

انخفاض تكاليف اليد العاملة. وتؤدي الهيمنة المتزايدة للجهات الفاعلة الرئيسية في قطاعات التكنولوجيا إلى زيادة خطر الهيمنة التنظيمية، مما قد يضر برفاه المستهلك على المدى الطويل. ويمكن لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، الذي يعتمد على كم هائل من البيانات للتدريب، أن تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية، وقد يكون من الصعب على البلدان الفقيرة ذات القدرات المحدودة الاستفادة منها. ويمكن أن تكون البصمة البيئية للتكنولوجيات الرائدة كبيرة.

إمكانية الحصول على التكنولوجيا كجزء من أهداف التنمية المستدامة

69 - انضم المشهد التكنولوجي العالمي بالتركيز الجغرافي العالي للابتكار، بينما تباطأت عملية نشر التكنولوجيا. ومنذ عام 1980، أسهمت البلدان العشرة الأوائل من حيث طلبات براءات الاختراع بشكل ثابت بما لا يقل عن 87 في المائة من المجموع العالمي. وفي مجال التكنولوجيا الخضراء، استحوذت الشركات الصناعية من سبعة بلدان على 90 في المائة من جميع أنشطة تسجيل براءات الاختراع في عام 2022. وشهدت البلدان ذات الدخل المرتفع زيادة في التعاون العلمي الدولي في مختلف المجالات في العقد الماضي، بينما لم تشهد العديد من البلدان النامية سوى تقدم محدود. وإن استمرار التركيز الجغرافي المرتفع للبحث والتطوير وتباطؤ انتشار التكنولوجيا بين البلدان وداخلها له آثار كبيرة على الفجوة التكنولوجية والاقتصاد العالمي.

70 - ويتيح المؤتمر الدولي الرابع فرصة للتصدي للتحديات المستعصية التي تواجهها البلدان في استحداث التكنولوجيات التي تنهض بالتنمية المستدامة، وفي الحصول على هذه التكنولوجيات وتطبيقها. ويمكن للمؤتمر أن يحدد ويعالج العقبات المحلية والدولية التي تحد من قدرة البلدان على الابتكار واستيعاب التكنولوجيا، والتي تؤدي إلى ترسيخ أوجه التباين بين البلدان والشركات. ويمكن أن ينظر كذلك في الدور الذي يمكن أن تؤديه آلية تيسير التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في هذا الصدد، استناداً إلى الدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا، وبهدف تعزيز تنسيق هذه الجهود وغيرها من الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويمكن للمؤتمر أيضاً أن ينظر في إنشاء مرفق يقدم الدعم الموجه إلى البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة للمشاركة في التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك استناداً إلى جهود المجلس العالمي للبحوث الذي يجمع وكالات تمويل العلوم والهندسة لتحسين التعاون في مجال البحوث.

71 - ويستلزم الاعتراف المتزايد بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إدماج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الموجهة نحو الهدف المنشود والمتعددة أصحاب المصلحة في الأطر الإنمائية. ويجب أن يؤدي القطاع العام دوراً رئيسياً في تمويل وتحفيز البحوث التي تنهض بالتنمية المستدامة، وفي ضمان وصول الجمهور إلى هذه الابتكارات. وفي هذا السياق، يمكن للمؤتمر أن ينظر في إنشاء مرفق متعدد الأطراف، على غرار صندوق الكوكب الصالح للحياة الذي أطلقه البنك الدولي مؤخراً، لا يجمع بين التمويل العام والخاص فحسب، بل يجلب أيضاً قدرات البحث والتطوير لتوليد حلول تكنولوجية محددة الأهداف لمواجهة التحديات الإنمائية العالمية الأكثر إلحاحاً.

التمويل من أجل العلم والتكنولوجيا والابتكار والتكنولوجيا المالية

72 - أدى النمو السريع لقطاع التكنولوجيا المالية إلى تحسين تعميم الخدمات المالية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة في إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانات التكنولوجيا المالية والتخفيف من مخاطرها، هناك حاجة إلى استثمارات تكميلية في تيسير الحصول على مهارات الدراية التكنولوجية والمالية والرقمية، وفي البنية التحتية والأطر التنظيمية. وقد ظهرت مخاطر جديدة أيضاً، حيث يمكن أن تحفز التكنولوجيا المالية الأنشطة الأكثر خطورة، وتؤدي إلى تفاقم التقلبات الدورية للأسواق المالية، خاصة وأن بعض شركات التكنولوجيا المالية لا تخضع لنفس لوائح القطاع المالي التي تخضع لها المؤسسات المالية الأخرى.

73 - ويمكن للمؤتمر الدولي الرابع أن يحدد الممارسات الجيدة لتوجيه تصميم وتنفيذ وتقييم التكنولوجيات الرائدة داخل قطاع التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن يكلف أصحاب المصلحة المعنيين بوضع مجموعة من المبادئ لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية للمساعدة في ضمان تنفيذ الذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة ومنصفة ومفيدة لجميع أصحاب المصلحة.

ثالثاً - البيانات والرصد والمتابعة

البيانات والرصد

74 - تكتسي البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتمويل، أهمية بالغة لتقييم التقدم المحرز وتحقيق الأهداف، ولكن لا تزال هناك مشاكل في التغطية والجودة. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على البيانات والأنظمة الإحصائية، لا تزال هناك العديد من الثغرات في المعلومات، ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص الاستثمار في نظم البيانات العامة والأنشطة الإحصائية. وعلى الرغم من تحقيق عائدات اقتصادية كبيرة، لم تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الإمكانات الهائلة للبيانات بسبب عدم ترتيب الأولويات السياسية، والتجزؤ، وعدم كفاية الاستثمارات وكونها تتم في جزر منعزلة، وعجز القدرات.

75 - ويمثل تأمين التمويل الكافي أمراً ضرورياً لتعزيز قدرات البلدان في مجال البيانات والإحصاءات. وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات الدولية والمحلية، لا تزال هناك فجوات كبيرة. واستجابة لذلك، بدأت تظهر بنية تمويل عالمية منسقة للمساعدة في إطلاق العنان لإمكانات البيانات من أجل التنمية وتحليل المخاطر على نطاق واسع. وللاستفادة من هذا الزخم وتعزيز الجهود المبذولة في المؤتمر الدولي الرابع، يمكن للدول الأعضاء أن تلتزم بتسريع وتيرة التقدم في خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، إضافة إلى دعم المبادرة الشديدة الأثر لتعظيم فوائد البيانات، ومركز تبادل المعلومات لتمويل بيانات التنمية، ومرفق البيانات العالمي التابع للبنك الدولي.

76 - وعلى الرغم من أن قياس الناتج المحلي الإجمالي مفيد للتحليل الاقتصادي، إلا أنه ليس مقياساً شاملاً للتقدم المحرز بما يتماشى مع خطة عام 2030. وهناك الآن زخم سياسي لوضع مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. وقد تقدم العمل أيضاً بشأن قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كجزء من المؤشر 17-3 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد المالية الإضافية التي حشدت للبلدان النامية من مصادر متعددة. ويمكن للدول الأعضاء أن تواصل دعم هذه العمليات، ولا سيما عمل اللجنة

الإحصائية في النهوض بالجهود الرامية إلى "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، وعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في النهوض بقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية

77 - كانت إحدى النتائج الرئيسية لخطة عمل أديس أبابا هي إنشاء آلية مخصصة لمتابعة واستعراض تمويل التنمية. وتتألف هذه الآلية من ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة ومتداخلة هي: فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، والمنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، والحوار الرفيع المستوى الذي يجري كل أربع سنوات بشأن تمويل التنمية.

78 - ونجحت العملية المعززة لمتابعة تمويل التنمية في معالجة الثغرات التي تم تحديدها في العملية السابقة. وتقدم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى الدول الأعضاء تقييماً سنوياً لتنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ويشكل تقرير تمويل التنمية المستدامة أحد المدخلات الرئيسية للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. ونجح المنتدى، وهو محور عملية المتابعة المعززة، في تعزيز مشاركة وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في مناقشات الأمم المتحدة بشأن التمويل، وساعد على تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وعمل المنتدى أيضاً كمركز للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، الذي نُظم على هامش المنتدى منذ عام 2017. وقد ساعد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي يُعقد مباشرة بعد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة كل أربع سنوات، على تعزيز الالتزام والعمل على أعلى مستوى سياسي. غير أن التحديات لا تزال قائمة، حيث لا تزال مشاركة الدول الأعضاء متفاوتة، والمفاوضات بشأن نتائج المنتدى تعوقها الجداول الزمنية الضيقة، وعدم كفاية المساحة المتاحة للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز، ومحدودية مراعاة المنظورات الإقليمية في بعض الأحيان.

79 - وينبغي أن ينظر المؤتمر الدولي الرابع في سبل زيادة تعزيز عملية المتابعة. ومن أجل الرصد الموضوعي للتقدم المحرز في التنفيذ، يمكن للدول الأعضاء أن تكلف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بوضع إطار للمؤشرات، استناداً إلى مؤشرات وسائل التنفيذ ذات الصلة في إطار مؤشرات الأهداف.

80 - ولتعزيز المتابعة الوطنية، يمكن أن تلتزم الدول الأعضاء بالسعي إلى وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، بما يتماشى مع الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا وعلى غرار ما فعل أكثر من 80 بلداً بدأت مثل هذه العمليات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للمؤتمر أيضاً أن يزيد من الدعم الدولي لأطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان، استناداً إلى العمل الذي يضطلع به مرفق إطار التمويل الوطني المتكامل؛ ويمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تشجع المؤسسات المالية الدولية على النظر في دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تقودها البلدان، وفقاً لولاياتها.

81 - ولتعزيز المتابعة الإقليمية، يمكن للمؤتمر أن يدعو اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى تنظيم مشاورات إقليمية بشأن التقدم المحرز في تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، وتقديم تقارير عن النتائج والتوصيات الواردة من مناطقها إلى دورة مخصصة للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية.

82 - ولتعزيز المتابعة العالمية، يمكن للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية أن يدعو البلدان إلى عرض النقدم المحرز والتحديات الماثلة في تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، بالاقتران، على سبيل المثال، مع استعراضها الطوعي الوطني لتنفيذ الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
